الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4916 | الأربعاء | 27 ذي الحجة 1445 هـ | 3 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة

واشنطن: لا نتوقع تغيرات جوهرية بسياسات طهران مع الرئيس الجديد

انتقادات لاذعة من بزشكيان لجليلي: لم تدر شركة فكيف تحكم إيران؟!

يافطة تظهر صورة المرشح الرئاسي سعيد جليلي

«وكالات» : تبادل مرشحا الرئاسة في إيران الاتهامات، يوم الاثنين، بعدم امتلاك حلول لمشكلات البلاد، وذلك قبل جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية والمقررة يوم الجمعة، والتي تهدف إلى اختيار خليفة للرئيس الراحل إبراهيم رئيسي الذي توفي الشهر الماضي إثر حادث تحطم مروحية.

خلال مناظرة استمرت أكثر من ساعتين على شاشة التلفزيون العام، انتقد المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان منافسه سعيد جليلي، المفاوض النووي السابق المتشدد، بزعم افتقاره إلى الخبرة، وسأله «أخبرني، ما هي الشركة الوحيدة التي أدرتها على الإطلاق لتجعلك قادرا على إدارة البلاد؟».

جليلي، الملقب بـ«الشهيد الحي» بعد أن فقد ساقه في الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، ويشتهر بين الدبلوماسيين الغربيين بمحاضراته الوعظية ومواقفه المتشددة، دافع عن نفسه مسلطا الضوء على مسيرته المهنية والعديد من المناصب التي شغلها، بما فيها كبير المفاوضين النوويين.

كما سأل بزشكيان منافسه عن خططه للتوصل إلى اتفاق نووي، فأجاب جليلي بأنه سيتعامل مع الأمر «على أساس القوة وليس الضعف»، من دون الخوض في تفاصيل.

وقال جليلي إن بزشكيان ليس لديه خطط لإدارة البلاد، وإن رئاسته ستدفع البلاد إلى «وضعية متخلفة»، كما كانت في عهد الرئيس السابق المعتدل نسبيا حسن روحاني (2013-2021). أبرم روحاني اتفاقا نوويا مع القوى العالمية، ووضع حدا لتخصيب اليورانيوم الإيراني مقابل رفع العقوبات.

لكن في وقت لاحق، تحديدا عام 2018، قرر الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق التاريخي، ما أعاد فجأة العقوبات القاسية على إيران.

جليلي قال إنه «بدعم الشعب» ستحقق إيران نموا اقتصاديا بنسبة 8 في المئة سنويا، وهو الوعد الذي سخر منه بزشكيان، قائلا إنه يجب السماح للسلطات «بإعدامه إذا فشل» في الوفاء به.

وأضاف جليلي أنه يجب على إيران أن تنفذ «سياسة خارجية ديناميكية» إن أرادت أن يكون لها اقتصاد ناجح، وأن ذلك لا ينبغي أن يقتصر على الدول التي لديها مشكلة معها، في إشارة إلى الولايات المتحدة والعالم الغربي.

وعوضا عن ذلك، قال «يجب على إيران أن تنظر إلى 200 دولة أخرى في العالم، حيث «يتعين تحسين العلاقات الخارجية».

بزشكيان أوضح أن سياسته الخارجية سترتكز على «التواصل مع العالم»، بما في ذلك الانخراط في «مفاوضات لرفع العقوبات».

ووعد كلاهما بمعالجة مشكلات الفقراء والعمال والنساء والمجموعات العرقية والأقليات الدينية في البلاد. كما تعهدا بتوفير شبكة إنترنت أفضل وأسرع، في محاولة لجذب جيل الشباب الذي أظهر لامبالاة خلال تصويت يوم الجمعة.

وقال بزشكيان وجليلي أيضا إن نسبة المشاركة المنخفضة في الجولة الأولى - وهي أدنى نسبة مشاركة على الإطلاق في الانتخابات في تاريخ الجمهورية الإسلامية - يجب التحقيق فيها.

وأضاف بزشكيان "من غير المقبول ألا يدلي حوالي 60 في المئة (من الناخبين) بأصواتهم».

من المقرر أن يتواجه المرشحان، يوم الثلاثاء، في المناظرة الثانية والأخيرة.

من ناحية أخرى أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تتوقع «تغييرا جوهريا» من جانب إيران أيا كان الفائز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، مؤكدة أنها لا تعتبر الدورة الأولى حرة ونزيهة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، للصحافيين «لا نتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات، ومهما كانت نتائجها، إلى تغيير جوهري في توجه إيران أو أن تقود النظام الإيراني إلى إبداء مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان ومزيد من الكرامة لمواطنيه».

يذكر أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الإيرانية كشفت تراجع التأييد لكل من المعسكرين، الإصلاحي والمحافظ، على الرغم من أنّ بعض الناخبين أبدوا ميلاً نحو التغيير عبر دعم المرشح الإصلاحي الوحيد، حسبما يرى محللون.

وبعد فوز مسعود بيزشكيان وسعيد جليلي في الجولة الأولى، تُحسم الانتخابات في الجولة الثانية في الخامس من يوليو.

في غضون ذلك، واصل النائب الإصلاحي بيزشكيان حملته الانتخابية متسلحا بتقدّمه على منافسه المحافظ المتشدّد جليلي بحوالي مليون صوت في الجولة الأولى من هذه الانتخابات التي تجري لاختيار خلف للرئيس إبراهيم رئيسي الذي قضى في تحطم مروحية في مايو الماضي.

وفاز بيزشكيان بـ42,5 في المئة من الأصوات، بينما حصل جليلي الذي كان مفاوضاً في الملف النووي، على 38,6 في المئة من الأصوات.

ومُنح هذا المحافظ المتشدّد الذي يعدّ من المقرّبين للمرشد الأعلى علي خامنئي، دعم مرشحين محافظين آخرين بما في ذلك رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، الذي حل في المرتبة الثالثة بحصوله على 13,8 في المئة من الأصوات.

في هذا الوقت، ستعتمد الجولة الثانية من الانتخابات بشكل كبير على قدرة المعسكرين على إقناع الممتنعين عن التصويت بالتوجّه إلى مراكز الاقتراع.

إذ إنّ لا شيء يبدو مؤكداً في وقت بلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى الجمعة 39,92 في المئة، أي أدنى مستوى لها منذ قيام الجمهورية الإسلامية قبل 45 عاما.

كوريا الشمالية: أحدث تجاربنا اشتملت على صاروخ باليستي برأس حربي يزن 4.5 أطنان

من الإطلاق الكوري الشمالي

«وكالات» : أعلنت كوريا الشمالية، الثلاثاء، أنها اختبرت إطلاق صاروخ باليستي تكتيكي جديد قادر على حمل رأس حربي ضخم، وذلك في حين تسعى إلى تحديث ترسانتها من الأسلحة، لمواجهة ما تصفها بالتهديدات التي تقودها الولايات المتحدة.

وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية الحكومية قالت إن الصاروخ يطلق عليه «هواسونغفو11- دي أيه4.5-» وإنه قادر على حمل رأس حربي كبير للغاية فئة 4.5 طن.

وأضافت أن تجربة إطلاق النار يوم الاثنين كانت تهدف إلى التحقق من استقرار التحليق ودقة الاستهداف عند أقصى مدى يبلغ 500 كيلومتر والحد الأدنى للمدى 90 كيلومترا.

ولم تذكر وكالة الأنباء المركزية الكورية المكان الذي أطلق منه الصاروخ الجديد ولا أين سقط. لكن حقيقة أنها اختبرت المدى الأقصى والأدنى للصاروخ وتشير إلى أن كوريا الشمالية أجرت عمليتي إطلاق.

كان الجيش الكوري الجنوبي قال في وقت سابق إن كوريا الشمالية أطلقت صاروخين باليستيين من إحدى بلداتها الجنوبية الغربية في اتجاه شمال شرقي البلاد يوم الاثنين، وإن الصاروخ الأول حلق لمسافة 600 كيلومتر فيما حلق الصاروخ الثاني لمسافة 120 كيلومترا.

وكانت مسافة تحليق الصاروخ الثاني أقصر من أن تصل إلى المياه قبالة الساحل الشرقي لكوريا الشمالية، وهو موقع هبوط نموذجي للصواريخ التجريبية الكورية الشمالية.

وقالت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية إن الصاروخ الكوري الشمالي الثاني ربما حلق بشكل غير طبيعي خلال المرحلة الأولى من رحلته.

وأضافت أنه إذا انفجر الصاروخ فمن المرجح أن يتناثر حطامه على الأرض. لكن لم يتم الإبلاغ عن وقوع أضرار حتى الساعة.

جاءت عمليات الإطلاق الأخيرة غداة تعهد كوريا الشمالية برد «هجومي وساحق» على التدريبات العسكرية الأمريكية الجديدة مع كوريا الجنوبية واليابان.

تجدد الاحتجاجات في كينيا والمتظاهرون يرفضون دعوات الرئيس للحوار

«وكالات» : تجددت في عاصمة كينيا -أمس الثلاثاء- الاحتجاجات المناهضة للحكومة، والتي انطلقت شرارتها منتصف الشهر الماضي وخلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى.

وانتشرت قوات شرطة مكافحة الشغب منذ صباح أمس بالعاصمة بعد دعوات لمزيد من الاحتجاجات أطلقها ناشطون من الشباب في أعقاب اشتباكات دامية الأسبوع الماضي.

وكانت اللجنة الكينية لحقوق الإنسان قد أعلنت الاثنين أن المظاهرات المناهضة للحكومة الأسبوع الماضي أسفرت عن مقتل 39 شخصا وإصابة 361 آخرين، لافتة إلى أن هذه الأرقام تمثل الفترة الممتدة من 18 يونيو حتى الأحد.

وسرعان ما تحولت هذه التعبئة السلمية ضد مشروع ميزانية الحكومة -الذي نص على فرض ضرائب جديدة- إلى حركة وطنية تحدت حكومة الرئيس وليام روتو.

وعلى الإثر، أعلن الرئيس نيته سحب النص في 26 يونيو بعد يوم من أعمال العنف التي اقتحم خلالها متظاهرون البرلمان وأطلقت الشرطة الرصاص الحي على الحشود.

ويرفض أعضاء حركة الاحتجاج دعوات الرئيس للحوار حتى بعد تراجعه عن الزيادة الضريبية المقترحة، ويطالب كثيرون حاليا بتنحيه لغضبهم من سقوط قتلى برصاص الشرطة خلال الاحتجاجات.

وقد انتُخب روتو في أغسطس 2022 وسط وعود بالدفاع عن المواطنين الأكثر حرماناً، واتخذ منذ ذلك الحين إجراءات تقشفية وزاد الضرائب فأضعف القوة الشرائية للكينيين.

تركيا: إيقاف 474 شخصاً بعد أعمال عنف طالت مصالح سوريين

من أحداث تخريب ممتلكات السوريين

«وكالات» : أوقفت السلطات التركية، أمس الثلاثاء، 474 شخصاً بعد أعمال عنف طالت مصالح سوريين في تركيا إثر اتهام سوري بالتحرش بطفلة.

وقال وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا على موقع «إكس»، إنه «تم توقيف 474 شخصاً بعد الأعمال الاستفزازية» التي نفذت ضد سوريين في تركيا.

يأتي ذلك فيما أكد رئيس دائرة الاتصالات في الرئاسة التركية، فخر الدين ألطون، أن بلاده تراقب عن كثب التحريض ضد اللاجئين السوريين والاستفزازات التي تسبب التوتر، وذلك في أعقاب أعمال تخريب ضد ممتلكات تعود لمواطنين سوريين في ولاية قيصري وسط تركيا.

وقال ألطون، في بيان نشر على موقع «إكس»، الاثنين: «نتابع عن كثب التحريض ضد اللاجئين السوريين والاستفزازات التي تسبب التوتر.. ونشير إلى أن المساعي الرامية لزعزعة النظام العام في تركيا من خلال الأعمال الاستفزازية لن تحقق أهدافها».

هذا وأعلن وزير الداخلية التركي، علي يرلي كايا، الاثنين، إلقاء القبض على 67 شخصًا متورطين في أعمال تخريب ضد ممتلكات تعود لمواطنين في ولاية قيصري وسط تركيا، قاموا بها عقب إشاعات حول اغتصاب لاجئ سوري لطفلة سورية.

وقال كايا، في بيان: «ألقت قوات الأمن التركية القبض على 67 شخصًا شاركوا في أعمال تخريب ممتلكات تعود للاجئين سوريين في ولاية قيصري ليلة الأحد، قاموا بها عقب اغتصاب لاجئ سوري لطفلة سورية».

وأوضح يرلي كايا أن «مواطنين أتراكا ألقوا القبض على اللاجئ السوري الذي اغتصب الطفلة بمقاطعة ملك غازي بولاية قيصري وسلموه لسلطات الأمن».

وأشار إلى «بدء التحقيق حول الحادث».

وتابع: «تجمع المواطنون الأتراك في المنطقة للتعبير عن ردة فعلهم ضد اغتصاب اللاجئ السوري للطفلة، وتصرفوا بشكل غير قانوني لا يليق بقيمنا وقاموا بتخريب ممتلكات تعود للسوريين».

وأكد وزير الداخلية التركي أن بلاده لا يمكن أن تسمح بالعداء للأجانب».

وتعليقا على أعمال تخريب ممتلكات السوريين في ولاية قيصري أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن «أعمال التخريب وإضرام النار في الشوارع أمر غير مقبول».

وقال أردوغان في كلمة خلال الاجتماع التشاوري والتقييمي مع رؤساء البلديات: «لا يمكن تحقيق أي هدف من خلال تأجيج الكراهية تجاه الأجانب واللاجئين في المجتمع».

وأضاف أن «خطاب المعارضة التركية المسموم هو سبب الأحداث التي أثارتها مجموعات صغيرة في ولاية قيصري، ونعتبر اللجوء إلى سياسة الكراهية من أجل تحقيق مكاسب سياسية عجزًا».

من جانبه، قال مختار حي عثمانلي بولاية قيصري، بيت الله أورغن، لوكالة «سبوتنيك»، إن «المواطنين الأتراك قاموا بإحراق منازل ومحلات تجارية وسيارات تعود للاجئين سوريين في عدة أحياء بمقاطعة ملك غازي بالولاية على خلفية اغتصاب لاجئ سوري لطفلة تبلغ من العمر 4 سنوات».

وأشار إلى أن «سلطات الأمن استنفرت عقب اندلاع أحداث التخريب في الأحياء التي يقطنها سوريون واتخذت التدابير الأمنية اللازمة في تلك المناطق».

من جهته، أعلن محافظ ولاية قيصري غوكمن تشيتشك، إصابة 5 عناصر أمن خلال تصديهم لأعمال التخريب في الولاية.

وذكرت وسائل إعلام تركية أن 14 عنصر أمن ورجل إطفاء أصيبوا أثناء أعمال تخريب ممتلكات السوريين.

وأعلنت وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية التركية، في بيان، «وضع الطفلة التي تعرضت للاغتصاب وأسرتها تحت حماية الدولة».

«التمييز» الفرنسية تفصل بمذكرة التوقيف بحق بشار الأسد بشأن هجمات كيمياوية

بشار الأسد

«وكالات» : أعلن مكتب المدعي العام لدى محكمة الاستئناف في باريس، الثلاثاء، لوكالة فرانس برس أنه أحال إلى محكمة التمييز «حسم مسألة قانونية» في ما يتعلق بمذكرة التوقيف بحق الرئيس السوري بشار الأسد المتهم بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية في هجمات كيمياوية في 2013 في سوريا.

وقال مكتب المدعي العام إنه يرى، «من دون التشكيك في جوهر القضية لا سيّما وجود أدلة جدية أو ثابتة ضدّ بشار الأسد تجعل مشاركته محتملة» في هذه الهجمات الدامية، أن «من الضروري أن تنظر أعلى محكمة قضائية في الموقف الذي اتخذته غرفة التحقيق في محكمة الاستئناف بباريس بشأن مسألة الحصانة الشخصية لرئيس دولة في منصبه عن جرائم من هذا النوع».

وصادقت محكمة الاستئناف في باريس على مذكرة التوقيف التي أصدرها قضاة تحقيق بحق الرئيس السوري بشار الأسد المتهم بالتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الهجمات الكيمياوية القاتلة التي وقعت في أغسطس 2013، وفق محامي الضحايا ومنظمات غير حكومية.

وقالت محاميات الأطراف المدنية المتمثلين بالضحايا والمنظمات غير الحكومية، كليمانس بيكتارت وجان سولزر وكليمانس ويت، لوكالة فرانس برس، إن «هذا الحكم تاريخي. إنها المرة الأولى التي تعترف فيها محكمة وطنية بأن الحصانة الشخصية لرئيس دولة في السلطة ليست مطلقة».

وأضفن بعد صدور القرار في جلسة مغلقة: «إنه انتصار مدموغٌ بشجاعة ومثابرة الضحايا الفرنسيين والسوريين للهجمات الكيمياوية في سوريا، ما يفتح الطريق لإمكان إجراء محاكمة ضد بشار الأسد في فرنسا، وهذا يشكل تقدماً هائلاً في الكفاح ضد الإفلات من العقاب».

ووفقاً لعدة مصادر مقربة من الملف، تعدّ هذه أول مذكرة توقيف صادرة عن محكمة أجنبية ضد رئيس دولة يمارس الحكم.

وبذلك تكون غرفة التحقيق قد رفضت طلب مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب بإلغاء مذكرة التوقيف بسبب الحصانة الشخصية للرؤساء أثناء وجودهم في السلطة.

وأشاد «الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية» بقرار محكمة الاستئناف في باريس، وأكد في بيان أن «ذوي الضحايا ينظرون بإيجابية ويقدرون هذه المساعي التي تقدم لهم دعماً معنوياً وتشكل ضغطاً إضافياً على نظام الأسد، وتعد خطوة في سبيل تحقيق العدالة للشعب السوري».

ودعا الائتلاف «دول العالم أجمع والمنظمات الحقوقية لاتخاذ خطوات مماثلة وممارسة كافة أنواع الضغط على نظام الأسد واللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل تفعيل المحاسبة على مئات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام الأسد وشركاؤه والموثقة بالأدلة والشهادات».

وأكد مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب أنه «يعتبر بالإجماع حتى الآن» أن الاستثناءات للحصانة الشخصية لرؤساء الدول في مناصبهم «مخصصة للهيئات القضائية الدولية فقط» مثل المحكمة الجنائية الدولية وليس محاكم الدول الأجنبية.

و»من دون التشكيك في وجود عناصر تثبت تورط بشار الأسد في الهجمات الكيمياوية التي ارتكبت في أغسطس 2013» أراد مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب «أن تبت في هذه المسألة محكمة أعلى».

ولم تكن المحاميات على دراية فورية بتفاصيل حجج غرفة التحقيق.

وفي الأيام المقبلة قد تتقدم نيابة مكافحة الإرهاب باستئناف أمام محكمة النقض، أعلى محكمة في النظام القضائي الفرنسي.

منذ عام 2021 بعد رفع شكوى، يقوم قضاة التحقيق من وحدة الجرائم ضد الإنسانية في محكمة باريس القضائية بالتحقيق في التسلسل القيادي الذي أدى إلى الهجمات التي ارتكبت ليل 4 إلى 5 أغسطس في عدرا ودوما (450 جريحا) وفي 21 أغسطس 2013 في الغوطة الشرقية حيث قُتل أكثر من ألف شخص بحسب الاستخبارات الأمريكية بغاز السارين.

وأدت التحقيقات إلى إصدار أربع مذكرات توقيف منتصف نوفمبر بتهمة التخطيط المزعوم لشن هذه الهجمات.

تستهدف المذكرات بشار الأسد وشقيقه ماهر القائد الفعلي للفرقة الرابعة، وهي وحدة النخبة في الجيش السوري، بالإضافة إلى ضابطين هما غسان عباس وبسام الحسن.

وطعنت النيابة العامة لمكافحة الإرهاب بمذكرة التوقيف بحق الرئيس السوري ولكن ليس تلك الصادرة بحق الثلاثة الآخرين.

وتستند التحقيقات الموكلة إلى المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الكراهية، بين أمور أخرى، إلى الصور ومقاطع الفيديو والخرائط المقدمة من الأطراف المدنيين وشهادات ناجين ومنشقين عن الوحدات الأمنية والعسكرية.

من بين الأطراف المدنيين في القضية، ضحايا يحملون جنسية مزدوجة فرنسية-سورية والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ومبادرة الأرشيف السوري ومدافعون عن الحقوق المدنية.

في أعقاب الهجمات الكيمياوية، وافقت سوريا في العام 2013 على الانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية المسؤولة عن تطبيق أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية التي دخلت حيز التنفيذ في العام 1997.

لكن منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية اتهمت مذاك نظام بشار الأسد باستخدام الأسلحة الكيمياوية، وهو ما تنفيه دمشق.

في أبريل 2021، حرمت سوريا من حق التصويت في منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية بعدما اتهمت إثر تحقيقات بأنها تقف خلف هجمات جديدة بالغاز السام.

وتشهد سوريا منذ عام 2011 نزاعاً دامياً متشعب الأطراف، تسبّب بمقتل أكثر من نصف مليون شخص وبدمار هائل في البنى التحتية ونزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.